مديرية التربية بوهران
ثانوية الشهيد طيبي محمد- النجمة القديمة
شعبة التسيير والاقتصاد

ملخص شـــــامل في مادة الإقتصاد والمناجمنت



السنة الدراسية :2018-2019

الوحدة1 : النقود

1- تعريف المبادلة.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول شيء آخر وهي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة و مستهلكها . كما يمكن أن تتم هذه العملية من خلال وسطاء (تجار الجملة و تجار التجزئة)

1-1- أشكال المبادلة

أ- المقايضة

-تعريف المقايضة : المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة , وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة وذالك دون استخدام النقود .

عيوب المقايضة .

1- صعوبة توافر التوافق المبادلة بين الطرفين أي صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الأخر
2 -صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها مثل الماشية
3-صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى
4 -صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع
5- أن المقايضة لاتسمح بالأدخار وذلك لان المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة وهو معرض للتلف و الضياع من جهة ثانية

ب- المبادلة بواسطة النقود

هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة -- نقود – سلعة) وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد مرة بعدة مراحل ففي المرحة الأولى استخدمت بعض السلع مثل الملح و الجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة ثم في مرحلة لاحقة تم استخدام النقود المعدنية وبعد ذالك ظهرت تدريجيا أشكال أخرى للنقود

2- النقود

2-1- تعريف النقود: يمكن تعريف النقود وظيفيا أنها " النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقود بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود و يحضا بالقبول العام

2-2- خصائص النقود: للنقود عدة خصائص نذكرها فيما يلي

1- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع
2-أن تكون نادرة نسبيا
3- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها
4- أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها
5-أن تكون وحدتها متماثلة
6- أن تكون سهلة الحمل و الاحتفاظ بها
7-لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها

2-3- وظائف النقود:

للنقود وظائف متعددة نوجزها فيما يلي:

1- وسيط المبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة (لا تلبي النقود لذاتها) بل هي وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات و الأصول المالية بدون اللجوء إلى المقايضة لذالك يقال أن للنقود قدرة شرائية عامة .

2-مقياس القيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثله في ذالك مثل المتر و اللتر فالنقود تستعمل لقياس قيمة السلع و الخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الاخري فهي إذا أداة محاسبية ومن اجل ذالك تحدد في كل بلد وحدة مقياس معينة كالدينار مثلا

3-مستودع (مخزن) للقيم : تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها و بسهولة حفظها كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين والتلف ويحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض ادخارها من اجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية

4- وسيلة للمدفوعات الآجلة: تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الالتزامات (تدفع جميع المستحقات في المستقبل) سواء كانت نتيجة لاقتراض معين أو ناشئة عن عمليات البيع على الحساب .....الخ

2-4- أشكال النقود:

أ- النقود المعدنية :

ظهرت النقود المعدنية بعدما عجزة النقود السلعية عن مجاراة متطلبات ذالك العصر . والنقود المعدنية هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب والفضة أو البرونز وللنقود المعدنية شكلان هما

1-نقود معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كالمعدن
2-نقود معدنية مساعدة وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه مثل قطع 50دج , 100دج ....الخ

ب- النقود الورقية:

هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها لتداول دون ان يكون لهم الحق

في تحويلها الى ذهب او فضة

ج- النقود المصرفية :

هي نقود يصدرها المصرف (البنك) التجاري وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف ويتم المصرف بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأمر عند الطلب وينتج هذ الالتزام نتيجة لإيداع مبالغ من النقود القانونية من طرف المودعين أو نتيجة لقيام المصرف بإقراض احد عملائه ووضع مبلغ القرض في حساب العميل بالمصرف . و تستعمل الصكوك أو أوامر الدفع الاخرى في تداول هذا النوع من النقود. و هذه النقود لا تعتبر نقود إلزامية لأنه يحق لأي شخص أن يمتنع عن قبول هذه الصكوك

د-النقود الالكترونية:

ويطلق عيها أيضا النقود الرقمية وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط الكترونية (البطاقات الممغنطة الهواتف المحمولة المبرمجة لهاذ النوع من التعامل) ومن خصائص النقود الالكترونية أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت مثلا. وتسمح كذالك بتحويل القيمة من شخص لأخر تسديدا لثمن المشتريات المختلفة (دفع ثمن وجبة طعام أو ثمن تذكرة وسيلة النقل ثمن حذاء.....الخ) وللعمل بهذ النوع من النقود يجب ان تتوفر ثلاث عناصر أو أطراف هي

-الزبون أو العميل

-البائع

-البنك الذي يتعامل الكترونيا عبر الانترنت

2-5- –إصدار النقود

-إصدار النقود الورقية و المعدنية يعود للدولة وحدها حق إصدار النقود الورقية و المعدنية عبر التراب الوطني . ويفوض ممارسة هذا الحق للبنك المركزي (بنك الجزائر) دون سواه

-إصدار النقود المصرفية و الالكترونية و بطاقات الائتمان تقوم البنوك التجارية باصدار هذه الأنواع من النقود وذالك تحت رقابة البنك المركزي

2-6- الكتلة النقدية

تعريف الكتلة النقدية :هي مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين

مكونات الكتلة النقدية :تتكون الكتلة النقدية من

-النقود القانونية وتشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة وتسمي نقود قانونية لان القانون يصبغ عليها صفة شرعية و القدرة على تسوية الديون و الإبراء منها وهي كذالك مثل قمة السيولة

النقود الائتمانية هي نقود غير قانونية وهي عبارة عن التزام من مصاريف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين عند الطلب وهي تشمل جميع الودائع الجارية إما الودائع الادخارية و الودائع لأجل فلا تدخل ضمن الكتلة النقدية

الوحدة2: السوق والأسعار

1- السوق:

1-1:تعريف السوق: هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الوسطاء لتبادل السلع وخدمات، و المكان هنا ليس بالضرورة حيز ا جغرافيا، حيث تستخدم حاليا شبكة الانترنت في عملية التسوق.

2-1: أنواع الأسواق:تختلف الاسواق باختلاف موضوع التعامل فيها ومنها:

أ- سوق السلع والخدمات: يقصد بسوق سلعة معينة المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلعة مع طالبيها، ويمكن أن نجد لكل سلعة أو خدمة سوق خاص بها مثل سوق الخضر والفواكه، سوق السيارات...

ب- سوق العمل:هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل مع طالبيها(المؤسسات، الادارات..) ، وتوجد لكل نوع من العمل سوق خاصة بها مثل:سوق العمل الزراعي،سوق عمل البناء...

ج- سوق الأوراق المالية:هو مكان لعرض نوع معين من الأوراق المالية(الأسهم والسندات)ويتم ذلك عن طريق السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال.

3-1:أ شكال السوق:يمكن التمييز بين شكلين من السوق:

أ- المنافسة الكاملة أو التامة:لتحقيق المنافسة التامة يجب توفر مجموعة من الشروط والمتمثلة في:

. وجود عدد كبير جدا من البائعين والمشترين لنفس السلعة.صغر حجم عرض كل بائع وكذلك صغر طلب كل مشتري،بحيث لا يمكن لأي فرد أن يؤثر على مجريات السوق.

. المعرفة التامة بظروف السوق'عرض،طلب،الأسعار).

. تجانس السلع ووجود سعر موحد للسلعة الواحدة.

. حرية دخول والخروج من السوق.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ب- المنافسة غير الكاملة: ولها ثلاثة إشكال:
- المنافسة الاحتكارية
- احتكار القلة
- **الاحتكار**:وهي سوق التي يكون فيها بائع واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها أو يكون فيها مشتري واحد ويتحكم في طلب السلعة وسعرها.

2- السعر:

2-1:تعريف السعر:

يعرف سعر السلعة(الخدمة) معين التعبير النقدي عن قيمتها.

2-2:العناصر المحددة للسعر:

2-2-1:الطلب:يعرف الطلب على سلعة معينة بانه عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.

- **توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في الطلب** وهي:

. سعر السلعة المطلوبة.
. أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة(المنافسة)
. الدخل النقدي للمستهلك.
. الأوضاع الاجتماعية والثقافية و التي لها تأثير على أذواق المستهلكين و رغباتهم.

- مرونة الطلب:يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب وهي:

أ- مرونة الطلب السعرية:هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغيير الذي يطرى على سعرها.ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي لسعر نفس السلعة

$$ed = \frac{\Delta' q}{\Delta' p} = \frac{\frac{q2-q1}{q1}}{\frac{p2-p1}{p1}} = \frac{q2-q1}{p2-p1} \times \frac{p1}{q1}$$

-اذا كانت إشارة المرونة (+) نقول أن هناك علاقة طردية بين الكميات المطلوبة وسعرها.

-اذا كانت إشارة المرونة (-) نقول أن هناك علاقة

عكسية بين الكميات المطلوبة وسعرها

-نأخد قيمة المرونة بالقيمة المطلقة ونميز :-

$ed > 1$	طلب كثير المرونة
$ed < 1$	طلب قليل المرونة
$ed = 1$	طلب متكافئ المرونة
$ed = 0$	عديم المرونة

ب-مرونة الطلب التقاطعية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة(قهوة) للتغيير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (سكر) ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب التقاطعية = التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما / التغير النسبي لسعر سلعة أخرى

$$ed_{a/b} = \frac{\Delta' q}{\Delta' p} = \frac{\frac{q_a 2 - q_a 1}{q_a 1}}{\frac{p_b 2 - p_b 1}{p_b 1}} = \frac{q_a 2 - q_a 1}{p_b 2 - p_b 1} \times \frac{p_b 1}{q_a 1}$$

☜ إذا كانت إشارة المرونة الطلب التقاطعية موجبة نقول بأن السلعتين متبادلتين
☜ إذا كانت إشارة المرونة الطلب التقاطعية سالبة نقول بأن السلعتين متكاملتين

☜ إذا كانت إشارة المرونة الطلب التقاطعية معدومة نقول بأن السلعتين مستقلتين

ج- مرونة الطلب الدخلية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة لسلعة ما}}{\text{التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك}}$$

$$er = \frac{\Delta' q}{\Delta' r} = \frac{\frac{q2-q1}{q1}}{\frac{r2-r1}{r1}} = \frac{q2-q1}{r2-r1} \times \frac{r1}{q1}$$

☜ إذا كانت مرونة الطلب الدخلية سالبة(-) نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا.

☜ إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة(+) نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة عادية ويمكن التمييز بين:

$er > 1$: سلعة كمالية

$er < 1$: سلعة ضرورية

2-2-العرض:

يعرف العرض بأنه كمية السلع و الخدمات التي يقبل المنتج أو البائع بيعها عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، وبعبارة أخرى هو كمية السلع أو الخدمات المعروضة عند سعر معين وفي وحدة زمنية محددة.

العوامل المؤثرة في العرض:

-سعر السلعة المعنية

- تغير أسعار عوامل الإنتاج:التغيرات التي تطرأ على أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلعة معينة يكون له تأثير مباشر على تكلفة إنتاجها و بالتالي على عرضها في السوق، فإذا انخفضت مثلا أسعار المواد الأولية المستخدمة فان ذلك يخفض من تكلفة الإنتاج مما يحفز المنتجين على زيادة عرض السلعة،والعكس صحيح في حالة ارتفاع سعر عوامل الإنتاج.

- تغير عدد البائعين أو المنتجين للسلعة: كلما زاد عدد المنتجين أو البائعين كلما زاد العرض.

- توقعات المنتجين.

- أسعار السلع الأخرى المكملة و البديلة

مرونة العرض: هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها،ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية المعروضة من السلعة}}{\text{تمثل التغير النسبي لسعر نفس السلعة}}$$

$$eo = \frac{\Delta' q}{\Delta' p} = \frac{\frac{q2-q1}{q1}}{\frac{p2-p1}{p1}} = \frac{q2-q1}{p2-p1} \times \frac{p1}{q1}$$

اذا كانت إشارة المرونة (+) نقول أن هناك علاقة طردية بين الكميات المعروضة وسعرها.

-اذا كانت إشارة المرونة (-) نقول أن هناك علاقة

عكسية بين الكميات المعروضة وسعرها

نأخذ قيمة المرونة بالقيمة المطلقة ونميز :-

$eo > 1$	العرض كثير المرونة
$eo < 1$	العرض قليل المرونة
$eo = 1$	العرض متكافئ المرونة
$eo = 0$	عديم المرونة

2-3:سعر التوازن: هو السعر الذي يتحقق عند مستواه التعادل بين الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة، أي يتضمن الإتفاق بين البائع و المشتري، وتسمى الكمية التي يتحدد عندها سعر التوازن **بكمية التوازن.**ويحدد سعر التوازن بيانيا عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب

الوحد3: النظام المصرفي

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- النظام المصرفي:

تعريفه: الجهاز المصرفي هو مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد ما، وملكيتها ويختلف هذا النظام من بلد لأخر ويعود هذا الاختلاف إلى نوع النظام الاقتصادي السائد في كل بلد.ويشمل الجهاز المصرفي على: المصارف التجارية، المصارف المتخصصة، المصرف المركزي حيث يقف هذا الأخير على قمة النظام المصرفي لأي بلد.

2- البنوك:

2-1:تعريفها:

أ-أصل كلمة بنك:أصلها إيطالي(banco)وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة في مدن شمال إيطاليا،ثم تطور المعنى بعد ذلك،وأصبح المقصود بها(comptoir) أي المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات،وأصبحت في الأخير تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.

ب- أصل كلمة مصرف:هي الكلمة العربية المقابلة لكلمة البنك، والمصرف اسم المكان الذي يتم فيه صرف النقود.

ج- تعريف البنك(المصرف):هو عبارة عن مؤسسة مالية، ينصب عملها الرئيسي على تجميع النقود الفائضة عن الحاجة من مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة (المدة، معدل الفائدة) أو استثمارها في أوجه متعددة.

2-2:أنواع البنوك:

أ-البنك المركزي BCA (بنك الجزائر): تأسس هذا البنك بموجب قانون 144-62 المؤرخ في 1962/12/13. ووفقا للأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق ل 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض فان بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية عامة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويحكمه التشريع الجزائري ،ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة، ولا يتعامل مع الأفراد. يقع مقره في مدينة الجزائر ويمكن أن يكون له فرع في كل ولاية كلما رأى ضرورة لذلك، وله مجلسان:

- **مجلس الإدارة:** الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك يتكون من محافظ ويساعده 03 نواب يتم تعيينهم في مناصبهم بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات.
- **مجلس النقد والقرض:** الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد يتكون من أعضاء مجلس الإدارة وشخصيتان تختاران من طرف رئيس الحكومة بناءا على كفاءتهم وخبرتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية

ولبنك الجزائر وظائف أساسية تتمثل في:

.وظيفة الإصدار (بنك الإصدار): فهو ينفرد بوظيفة إصدار النقود القانونية وهي الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية.

. يعتبر بنك البنوك:لأنه يقوم بدور البنك بالنسبة للبنوك الأخرى، فهو يقدم خدمات مختلفة للبنوك التجارية الأخرى ومن أهمها نذكر:

- الاحتفاظ بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها.
- تلجا إليه في حالة احتياجاتها للسيولة النقدية (يقديم لها القروض) مقابل فائدة.
- الترخيص بفتح البنوك المؤسسات المالية وتعديل قوانينها الأساسية، ومساعدة البنوك الجديدة في عملها.
- إعادة خصم الأوراق التجارية التي تقع في حوزتها و التي سبق و أن خصمتها مقابل فائدة معينة تدعى بسعر إعادة الخصم.
- تسوية الحسابات و النزاعات بين البنوك التجارية عن طريق المقاصة (المقاصة هي عملية تصفية للشيكات التي تتلقاها البنوك من عملائها قصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى).

. هو بنك الدولة : حيث يقوم البنك بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية (مسك الحسابات الحكومية)،ويقدم لها قروض مختلفة الأجل،وهو مشرف على الاتفاقات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج،وأيضا يتولى البنك المركزي تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان وتوجيهه عن طريق التحكم في سعر الفائدة.

. الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية و سحب الاعتماد و الترخيص بفتح فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر مثل بنك السلام الإماراتي.

. حماية عملاء البنوك و المؤسسات المالية من بعض العمليات التي تصدر منهم.

ب - البنوك التجارية(بنوك الودائع):هي أقدم أنواع البنوك نشأة وأكثرها خدمة للجمهور عملياتها في الغالب قصيرة الأجل تعتمد أساسا على قبول الودائع من الأفراد و الهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب،وما يميزها عن سائر أنواع البنوك الأخرى هو أنها الوحيدة التي تقوم بالاحتفاظ بالودائع تحت الطلب التي يتم سحبها بعد ذلك بواسطة الشيكات في الموعد المتفق عليه، كما تقوم بعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، مثال: بنك الجزائر الخارجيBEA، بنك التنمية المحلية BDL .

ج- المؤسسات المالية:وهي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتهم العادية و الرئيسية القيام بكل الأعمال المصرفية،ماعدا تلقي الأموال من الجمهور(الودائع) ولا تعتمد على الودائع قصيرة الأجل كمصدر للتمويل ،فهي تعتمد على رأسمالها

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

بالدرجة الأولى لذي يفترض أن يكون كبيرا وعلى المدخرات طويلة الآجل وأيضا على الاقتراض من الغير مقابل فوائد تتحملها هذه المؤسسات.

د- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ،أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها بالجزائر شريطة أن تخضع لأحكام القانون الجزائري، وهذا بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي، وألا يكون رأسمالها أقل من رأسمال الأدنى المطلوب حسب القانون الذي يحكم البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر.

هـ -البنوك المتخصصة: هي بنوك حديثة النشأة نسبيا ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مختلف المجالات التي تحتاج إلى استثمار طويل الأجل مثل الزراعة و الصناعة و السكن لذا فهذه البنوك تعتمد على رأسمالها بالدرجة الأولى ثم على الودائع طويلة الأجل وعلى ما تصدره من سندات أو ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل من الغير مع تحمل فوائد.

3- العمليات المصرفية:تقوم البنوك التجارية بمجموعة من المعاملات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي قبول الودائع، توظيف الأموال، عمليات مصرفية أخرى:

1-3 قبول الودائع: تتلقى البنوك التجارية مدخرات الأفراد في صورة ودائع تحتفظ بها، و الوديعة هي دين بذمة البنك (رصيد موجب للمودع) يحتفظ به ثم يرده بعينه في الموعد المتفق عليه الى المودع،وتصنف الودائع إلى:

أ- الودائع تحت الطلب (جارية):هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا بدون إعلام مسبق للمصرف، وتتمثل في:

- حساب الصكوك:يستخدمه كثيرا الأفراد و الموظفين،رصيده يكون دائما دائنا أي لا يستطيع صاحبه أن يسحب إلا ما هو موجود في رصيده فعلا،وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد بل تحصل على أتعاب من صاحب الحساب.
- الحساب الجاري: يشبه حساب الصكوك إلا انه يختلف عنه في:

. يستخدم الحساب الجاري من طرف المؤسسات و رجال الأعمال من تجار وصناعيين دون غيرهم.

. يكون الحساب الجاري دائنا كما قد يكون مدينا وفي هذه الحالة يعتبر المصرف دائنا أي مقرضا، بعبارة أخرى بإمكان الزبون أن يسحب أكثر مما لديه في الرصيد(السحب على المكشوف) على أن يتعهد بإرجاع المبلغ المقترض مع إضافة فوائد تحسب على أساس المدة التي يظل فيها الحساب مدينا.

ب-الودائع لآجل:تودع في البنوك لآجل قصيرة عادة، ولا تسترد قبل موعد استحقاقها، ويحقق هذا النوع من الودائع للمودع هدفين:

. الحصول على العائد (الفائدة) لقاء عملية التوظيف من البنك.

. إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب، ولكن بعد إشعار مسبق للبنك وفي هذه الحالة لا يحصل على فائدة.

ج- الودائع الادخارية:هي ودائع يودعها أصحابها في البنوك لأجل طويل مقابل الفائدة، لا يحق للمودع سحب أي مبلغ من الوديعة قبل حلول تاريخ الاستحقاق المتفق عليها إلا بشروط معينة.

2-3:توظيف الأموال:

أ- **الائتمان أو الإعتماد** (crédit): يراد **بالائتمان** في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها. وللائتمان صور مختلفة اهمها ما يلي:

- اعتمادات الصندوق:تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين للزبون وتلبية احتياجاته الحالية للسيولة مقابل الحصول على فائدة محددة.

مثال:القروض الشخصية، بطاقات الائتمان.

- القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية:وهذا مقابل فائدة.
- الخصم:هو عملية يتم فيها نقل ملكية الورقة التجارية من العميل إلى البنك قبل موعد استحقاقها مقابل حصوله على قيمتها مخصوما منها مبلغ يسمى الخصم يتحصل عليه البنك، تعتبر هذه العملية شكل من أشكال الاقتراض المصرفي.
- خطابات الضمان: هنا لا يقوم البنك بمنح قرض وإنما تحرير عقد كتابي يتعهد بموجبه البنك بكفالة العميل في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث، مقابل عمولة يتقاضاها البنك من هذا العميل.
- الاعتماد المستندي:عملية فتح الاعتماد تعتبر من الأمور الهامة في التجارة الخارجية عند القيام بالاستيراد و التصدير، فهو عبارة عن تعهد البنك بتسديد قيمة البضاعة المستوردة للمصدر الأجنبي في حالة قيام هذا الأخير بالتجهيز الفعلي للسلع، ويتسلم المصدر الثمن في بلده من طرف مصرف آخر موجود في نفس بلده نيابة عن المصرف الأول الذي تعهد بالدفع مقابل عمولة يتقاضاها المصرف.

ب- **التوظيف في الاستثمار**:تقوم البنوك التجارية بتوظيف الأموال الفائضة (بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي من القروض) في الاستثمارات طويلة الأجل نسبيا، وتأخذ عملية التوظيف عدة صور أهمها:السندات الحكومية، شراء الأوراق المالية.

ج- **التوظيف في إطار الجهاز المصرفي**:تقوم البنوك التجارية بتوظيف بعض أموالها داخل الجهاز المصرفي في شكل ودائع في البنوك التجارية الأخرى و العاملة في نفس الجهاز و التي تكون بحاجة الى سيولة نقدية مقابل فائدة، كما قد تقوم بشراء سندات ذات الآجال المتوسطة وطويلة من المصارف المتخصصة بمقابل فائدة.

3-3:عمليات مصرفية أخرى:

- تحصيل قيمة الأوراق التجارية نيابة عن عملائه مقابل عمولة .
- القيام بالتحويلات المصرفية بين العملاء.
- تأجير الخزائن الحديدية
- القيام بعمليات أمناء الاستثمار نيابة عن العملاء من توظيف وإدارة الأموال:مثل:يتولى البنك تحصيل أرباح الأسهم وفوائد السندات نيابة عن العميل مقابل عمولة.
- تقوم بعرض أسهم وسندات الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة معينة.
- تتولى نيابة عن شركات المساهمة توزيع أرباح الأسهم وفوائد السندات على المكتتبين فيها مقابل عمولة تتحصل عليها من هذه الشركات.

الوحدة4: التجارة الخارجية

1- تعريف التجارة الخارجية : التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة

2-**أسباب قيام تجارة الخارجية** :

-عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات

-إن توسيع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى الاستيراد

-إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي و أخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي .

من مصلحة الدولة ان تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية اقل و تصدير فائض منه وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية اعلى ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما , تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة في بلد أخر .

3- أهمية التجارة الخارجية :تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع البلدان أخرى من جهة و من صعوبة و استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى .

4-سياسة التجارة الخارجية : هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدول لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة يوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية ومنها تشتق مجموعة من السياسات الفرعية :

4-1- مبدأ (سياسة) حرية التجارة : يدعو هذا المبدأالى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية و عدم التمييز في المعاملة كلا النوعين من السلع على أساس واحد لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية :

-الحد من الاحتكار ففي حالة الحماية تصبح بعض الشركات التي لا تتمتع بأي كفاءة إنتاجية في وضع احتكاري يمكنها من رفع الأسعار و بيع منتجاتها مهما كانت درجة جودتها

-الاستغلال الأمثل و العقلاني للثروات

-انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات

-إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي مما يتيح للدول التي تتمتع بميزة نسبية و ميزة تنافسية في إنتاج سلعة معينة من ان تتوسع في إنتاج هذه السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية على أن تقوم بمبادلة الفائض مع بلدان أخرى بسلع تحتاجها و ليس لها فيها أي ميزة نسبية .

-4-2 بمبدأ (سياسة) الحماية : يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية :

_حماية الصناعات المحلية الناشئة

_حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة

_زيادة إيرادات الخزينة العمومية

_تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات

5- ميزان المدفوعات :

5-1-تعريف :هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في الدولة ما و الغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة .

و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية يتكون هذا الميزان من جانبين احدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي والأخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة على العالم الخارجي

2-5- مكونان ميزان المدفوعات :

أ- الحساب الجاري: ويتضمن :

-ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) : و يتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج و الواردات من السلع و التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة) .

-ميزان التجارة الغير المنظورة (ميزان الخدمات): ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدينة)

-ميزان تحويلات من طرف واحد (تحويلات من دون مقابل) و يتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانب المدين . قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم وقد تكون رسمية مثل المعاشات و التعويضات المقدمة من الحكومات

ب- حساب رأس المال: و يتضمن :

-تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد

-الاستثمارات المباشرة

-المشتريات و المبيعات من الأوراق المالية

-استثمارات محفظة في الخارج

ج- حساب الاحتياطات الرسمية: و يتضمن :

-ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب

-الحيازة الرسمية من المعاملات الأجنبية

-حقوق السحب الخاصة

-احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي

3-5- توازن ميزان المدفوعات: يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية لا كن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية فقد يكون الخلل في احد عناصر الميزانية و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري و بناء على ذلك يمكن التمييز بين 3 حالات هي :

-حالة التوازن: معناها إن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد

-حالة وجود فائض : وهي تعني إن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من إلتزاماتها تجاه العالم الخارجي وهي حالة غير مرغوب فيها و خاصة عندما يكون الفائض مستمرا (إلا أنها اقل خطورة بكثير من الحالة العجز) و هذا يدل على إن الدولة لم تنجح في هدف التحقيق الخارجي و من جهة أخرى يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة و لإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بزيادة الأصول من الاحتياطات الرمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة الفائض(ويتم هذا في ضل نضام سعر الصرف الثابت)

-حالة وجود عجز : أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي اصغر من التزاماتها اتجاه العالم الخارجي ،وهي الحالة الأخطر و الأكثر شيوعا في العالم وهذا يدل على إن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي و من جهة أخرى تدل أنها تستورد سلعا و خدمات اكبر مما تسمح به مواردها ولإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بتخفيض الأصول مكن الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة العجز (ويتم هذا في ظل نظام السعر الصرف الثابت)

6- المنظمة العالمية للتجارة:

1-6-تعريفها : هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تعني بالقوانين التجارية ما بين الدول و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية تاسست هذه المنظمة عام 1995وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و عززت عملها

2-6- دور المنظمة العالمية للتجارة :

أ- تحرير التجارة الدولية: تعمل على ضمان السباب التجارة بأكبر قدرة السلاسة و اليسر و الحرية و معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات و برامج التدريب

ب- مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول: ويتم ذالك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة و مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية .

ج- الفضل في النزاعات التجارية الدولية : في حالت حدوث نزاع بين طرفين (ناتج عن مخالفات أو خرق للاتفاقيات التجارية الدولية) في بداية الأمر يتم حل النزاع عن طريق المشاورات و مساعي الوساطة وفي حالت عدم التوصل إلى حل يقوم الطرف المتضرر برفع شكوى إلى المنضمة العالمية للتجارة و بعد ذالك يتم تعيين فريق خاص بموضوع الخلافات ويتم تكليفه من طرف جهاز تسوية المنازعات حيث يقوم باستماع إلى جميع الإطراف بما فيهم الخبراء المستقلين وبعدها يقوم الفريق المكلف بموضوع الخلاف بإعداد تقرير أولي يرفع إلى جهاز تسوية المنازعات الذي يقوم باعتماده ويتم وضع ذالك موضع تنفيذ و في حالة رفض تقرير الفريق المكلف من احد الأطراف تتم إحالته على جهاز الطعن الذي يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذالك ليوضع موضع التنفيذ.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الوحدة5:الصرف

1-تعريف الصرف:

-يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى ، مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات.
-تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية،وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة.

2-أسباب الصرف:

-تنشأ المعاملات المتعلقة بالإستراد والتصدير(تجارة خارجية).
-تحويل أرباح رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج
-نفقات تعليم وتكوين الإطارات في الخارج
-زيارة الأشخاص للبقاع المقدة كالحج.
-تكفل الدولة بنفقات علاج الأفراد في الخارج

3-سوق الصرف:

1-3-تعريف سوق الصرف:

سوق الصرف هو سوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة،ويقد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف.وهذه الأطراف هي:
-المصدرون،المستوردون،السياح...الخ.
-البنوك التجارية.
-سماسرة الصرف الأجنبي.
-البنك المركزي.

2-3-أنواع سوق الصرف:

أ-سوق الصرف بين البنوك: هو عبارة عن السوق المحلي للصرف الذي يشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشرا العملات الأجنبية داخل البلد الواحد.
ب-السوق العالمي للصرف: هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر أرجا العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الإتصال الحديثة،وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف.وأهم هذه المراكز نجد مركز نيويورك،لندن،زيوريخ،طوكيو،فرانكفورت،هونغ كونغ...الخ

4-سعر(معدل) الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر احدى العملتين بدلالة الأخرى، وبمعنى أخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عمل دولة أخرى، فمثلا سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي 75 دينار جزائري.

5-أنظمة الصرف:

لايوجد نضام صرف واحد يناسب جميع الدول ويتماشى مع مختلف الظروف، ولذلك يوجد نوعان لأنظمة الصرف.

1-5-نظام الصرف الثابث: في ظل نظام الصرف الثابث تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة(التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم(عادة تتكون من:الدولار الأمريكي،اليورو،الجنيه الإسترليني،الين الياباني) ويطلق عليها مطلح "سلة العملات).
2-5-نظام الصرف المرن(المتغير): في ظل نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة،دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

6-سياسة سعر الصرف:

هي مجموعات الإجرااات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

1-6-أهداف سياسة الصرف:

-تنمية الصناعات المحلية.
-تشجيع الصادرات.
-التحكم في الواردات.
-معالجة التضخم.
-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2-6-وسائل سياسة الصرف:

أ-تعديل سعر الصرف: المقود بتعديل سعر الصرف هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتنخفض الواردات، وهذا مايشجع قيام الصناعات المحلية وتنميتها.وفي حالة رفع

قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي الى زيادة الواردات،الأمر الذي يؤدي الى زيادة الضغط التنافسي بين اسعار المنتجات المستوردة واسعار المنتجات المحلية،فتميل الأسعار نحو الإنخفاض أي تقليل من حدة التضخم.

ب-استخدام احتياطات الصرف: يقد بإحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم بإستخدامها عند التدخل في سوق الصرف.ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب،تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها الأمر الذي يؤدي الى الرفع من سعر صرف العملة الوطنية.اما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب،تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على عملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي الى الخفض من سعر صرف العملة الوطنية.

ج-مراقبة الصرف: يقد بها مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

الوحدة6:البطالة

1- تعريف البطالة : حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فان البطالة هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى , من التعريف السابق نستنتج ان هناك عدد من الصفات يجب ان تتوفر في فرد حتى يعتبر بطالا ومن هذه الصفات هي : 1– ان يكون قادرا على العمل. 2– يرغب في العمل. 3– يبحث عن عمل. 4–ان يقبل العمل عند مستوى الاجر السائد 5- لم يجد العمل الملائم .

2- -اسباب البطالة :

-التباين المستمر ة المتنامي بين معدل النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي

-قلة الاستثمارات تؤدي الى عدم فتح مناصب شغل كافية لمجابهة عرض العمل المتزايد

-حالت الكساد (عرض المنتجات اكبر من طلب عليها) تؤدي الى غلق بعض المصانع و تسريح العمال

-اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي الى تسريح عدد من العمال التي لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة او الذين لا يقبلون تغيير مكان عملهم

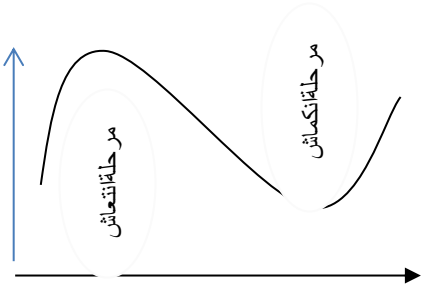
-التطور التقني يؤدي الى زيادة استخدام الألات بكثافة عوضا من عمل الأمر الذي يؤدي الى الاستغناء عن بعضهم

-فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة

-تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمار

3- -انواع البطالة :

-البطالة الدورية : يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود و هبوط بصفة دورية و تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج) وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد) و يطلق على المرحلتين معا مصطلح "الدورة الاقتصادية "و الشكل الباني يوضح ذلك:



في مرحلة الإنتعاش نقترب من حالة التشغيل الكامل

وتكون البطالة في ادنى مستوياتها وبعد ذلك ندخل في مرحلة الهبوط(الإنكماش) حيث يكون عرض المنتجات اكبر من الطلب عليها فيضطر اصحاب ارباب العمل الى تخفيض الإنتاج الأمر الذي يؤدي الى تسريح بعض العمال (تزداد البطالة) كلما انتقلنا الى الأسفل تزداد البطالة حدة وبعدها تبدأ مرحلة اللإنتعاش من جديد

-البطالة الاحتكاكية : تظهر البطالة الاحتكاكية خلال فترة تنقلات الافراد بين المهن و المناطق المختلفة و السبب لذالك يرجع الى نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل عليه خلال نفس الفترة وكلما توفرت المعلومات ينقص مستوى هذا النوع من البطالة.

-البطالة الهيكلية :تظهر هذه البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتى تؤدي الى عدم التوافق

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

بين فرص العمل المتوفرة وبين المؤهلات و خبرات الباحثين عن العمل هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع الى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات او التغير الهيكلي في سوق العمل او التغير في التكنولوجيا المستخدمة

-البطالة الفنية (التقنية) : تطهر البطالة الفنية نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات او التذبذب في التموين بالمواد الاولية ... الخ

-البطالة الجزئية : في بعض الاحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الانتاج بصفة مؤقتة فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر وفي هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية .

-4اثار البطالة :

4-1- -الأثار الاقتصادية :

-أ- **ضعف الانتاج** : عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على العمل بتسريح عدد من العمال فان ذالك يؤدي الى انخفاض في حجم الانتاج

ب- ضعف الاستهلاك : البطالة تؤدي الى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين و كلما زادة البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني و بتفاقم هذه الظاهرة نصل الى الكساد

4-2- -الآثار الاجتماعية :

أ- تفشي الآفات الاجتماعية : تؤدي البطالة الى ظهور فئة من الناس عديمي الدخل الأمر الذي يؤدي الى فقرهم و انزواء البعض منهم و شعورهم بفقدان كرامتهم نتيجة استمرارهم في الاعتماد على أسرهم و انحدارهم مع أسرهم الى هوة الفقر أو دخول البعض في صراعات اسرية قد تؤدي الى تدمير الاسرة و ظهور المحسوبية و التمييز بين ابناء الوطن الواحد وفقا لفئاتهم الاجتماعية وعلاقات ذويهم باصحاب النفوذ وتفشي ظاهرة السرقة و الانحلال الخلقي و المتاجرة في الممنوعات

-ب-الهجرة: وكنتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة الى الخارج بغية العمل حتى ولو كانت بشروط غير لائقة او مهينة وفي ظروف اقرب للعبودية و بلا شك فان للهجرة اثار نفسية واجتماعية سيئة على المهاجر وعلى ذويه

4-3- -الآثار السياسية : وكنتيجة للبطالة يقوم البطالون و المهددون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات و المظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم

-5-إجراءات التخفيف من البطالة :

-أ- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات المادية و المالية لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة

-ب- إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر من جهة و تشجيع التقاعد المسبق من جهة أخرى بهدف خلق مناصب شغل إضافية

-ج- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين لتأمين الحد الأدنى من القدرة الشرائية

الوحدة7:التضخم

1-تعريف: يعرف بأنه حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي و هي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض . من التعريف نلاحظ انه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال ان هناك تضخم و من بين هذه العناصر ما يلي :

-وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لا يكون هذا الارتفاع وقتيا

-أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا بمعنى أن لا يكون ناتجا عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية

-و جود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي أي أن الطلب على مختلف السلع و الخدمات يفوق كثير ما هو معروض منها

-2 -انواع التضخم :

-التضخم الظاهر (الطليق) : هو الذي يظهر آثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار و ينعكس ذالك في ارتفاع الأجور و غيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع مختلف المداخيل بصفة عامة

-التضخم المكبوت : هو تضخم خفي و مستتر و تكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع و الخدمات بصفة إدارية الأمر الذي يؤدي الى اختفاء بعض السلع و ظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة و لكن بأسعار مرتفعة

-التضخم الكامن : يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعة في الدخل الوطني النقدي دون ان تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي و يحدث هذا عندما تلجأ الدولة الى نظام توزيع السلع (نظام البطاقات) التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ولا يجوز له ان يشتري اكثر من هذه الكمية و ينتشر هذا النوع من التضخم في حالات

الحرب

-التضخم الجامح : يعتبر هذا النوع اخطر انواع التضخم و اكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني و يتميز بارتفاع التضخم بمعادلات عالية تصاحبها سرعة في التداول النقود في السوق وفي هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد

التضخم الزاحف : هو اقل انواع الضخم خطورة على الاقتصاد الوطني حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الاسعار بمعادلات بطيئة

3- اسباب التضخم :

-تضخم ناشئ عن التكاليف : ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية كرفع الاجور و المرتبات العاملين و الذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور

تضخم ناشئ عن الطلب : ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع و الخدمات اذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار

-تضخم ناشئ عن اصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني : ان الإفراط في إصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي الى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق و الكمية المعروضة من السلع و الخدمات الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار

4- -أثار التضخم :

4-1-الآثار الاقتصادية :

-انخفاض قيمة للعملة بفعل التضخم : تزداد الأسعار ارتفاع بصورة كبيرة و مستمرة مما يؤدي الى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية و بالتالي انخفاض قدرتها الشرائية .

-انخفاض معدل الفائدة : هي حالة التضخم يكون عرض النقود اكبر من الطلب على النقود الأمر الذي يؤدي بسعر الفائدة الى الانخفاض .

-انخفاض الادخار و زيادة الاستهلاك : عندما تنخفض قيمة العملة بفعل التضخم تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزن للقيمة أي كأداة ادخار فارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض سعر الفائدة من جهة ثانية و الخوف من المستقبل من جهة ثالثة كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك

-انخفاض الإنتاج : بسب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة ينخفض الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين الى تخفيض حجم الانتاج

-محدودية الاستثمارات : في حالة التضخم تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة و الاجور بصفة خاصة

-4-2- الآثار الاجتماعية : للتضخم أثار اجتماعية نقتصر على مايلي :

-ارتفاع نسبة البطالة : كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الانتاج فانهم يقومون بتسريح عدد من العمال ليصبحوا في تعداد البطالين

-ارتفاع معدل الفقر : بفعل نسبة البطالة من جهة و بفعل الارتفاع المستمر للاسعار من جهة أخرى يزداد عدد الفقراء في المجتمع .

-التأثير السلبي على أصحاب الدخول الثابتة و المحدودة : ان اكثر المتضررين من التضخم هم أصحاب الأجور و المرتبات حيث إن مداخلهم عادة ما تكون ثابتة و حتى لو تغيرت فأنها تتغير ببطئ شديد و بمعدل اقل من معدل ارتفاع الأسعار و بهذا تكون مداخلهم الحقيقة في حالة تدهور مستمر .

-ظهور الآفات الاجتماعية : مثل تفشي الرشوة والفساد الإداري و الكسب غير المشروع ...الخ

5- وسائل معالجة التضخم :

-5-1 -سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار :

للحد من تفاقم ظاهرة التضخم تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات و أرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة هذا مكن جهة ومكن جهة أخرى تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة

-5-2 -مراقبة الإصدار النقدي : يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ سياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات من اجل مجابهة ظاهرة التضخم نذكر منها :

-رفع سعر اعادة الخصم : يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم بهدف التاثير في القدرة الائتمانية للمصارف من اجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق

-سياسة السوق المفتوحة : يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية و ذلك من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق

-رفع نسبة الاحتياطي القانوني : المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع (التي تستلمها من الجمهور) لدى البنك المركزي و يسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

اجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية

-رفع سعر لفائدة : يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية

3-5 تحقيق التوازن في الميزانية (الموازنة) العامة :

-تخفيض الإنفاق الحكومي : يؤدي الى زيادة الطلب الكلي من جهة و الى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق من جهة أخرى وبالتالي فأن التخفيض من هذا الإنفاق سوف يؤدي الى تخفيض الطلب الكلى و كمية النقود المتداولة

-زيادة الضرائب على السلع الكمالية : لان هذا يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة من جهة و زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى

-اللجوء الى الدين (القرض) العام : ان سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي الى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة و زيادة ايرادات الميزانية العامة للدولة

الوحدة8:القيادة:

1-تعريف القيادة: هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنضمة و حتى تكون هناك قيادة يجب توفر 3 عناصر أساسية :

-وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه

-وجود قائد يتصف بقدرات و مهارات عالية

-و جود افراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم

2- -اساليب القيادة :

-القيادة الفردية : وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه (الاستبداد بالسلطة)

القيادة الديمقراطية : وهي تلك التي يشرك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ قراراته و ذالك عن طريق الاستماع الى أرائهم واقتراحاتهم و تشجيع الاتصال و تبادل المعلومات

-القيادة البيروقراطية : وهي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة أي حكم الموظفين الذين تحد سلطاتهم من الحرية المرؤوسين و يغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة الى الالتجاء الى الطرق الرسمية في الإدارة من اجل تنفيذ التعليمات و كذالك البطء في اتخاذ القرارات

-القيادة التكنوقراطية: وهي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة الى الخبرة للاستفادة من خبراتهم لانه يفترض ان يملك التكنوقراطي المعرفة أكثر من غيره و التي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور

3- العوامل المؤثرة في اختيار اسلوب القيادة :

-**المواصفات الشخصية للقائد** : تلعب المواصفات الشخصية التي يتصف القائد دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع

-**عوامل تخص المرؤوسين** : للافراد تاثير كبير على طبيعة اسلوب القيادة المتبع . فمثلا عندما تكون مجموعة العمل الغير متجانسة او قليلة الخبرة فأن القيادة الفردية هي التي تحقق افضل النتائج

-**عوامل البيئة** : ان فعالية القيادة تتطلب تطابق اسلوبها مع معطيات الحالات و الظروف المحيطة حيث يلعب كل من الزمان و المكان دورا هاما في تحديد طبيعة اسلوب القيادة ففي حالة وقوع حادث ما فانه يكون من الافضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لان الوقت لا يسمح بأجراء مشاورات و مناقشات الاراء

4-الدافعية (التحفيز):

4-1-تعريف الدافعية: المقصود بها تشجيع على الافراد و تحفيزهم واستنهاض هممهم لدفعهم للعمل اكثر ودفع إصرارهم من اجل تحقيق أهداف منضمة بأقصى درجة من الكفاءة. هذه العملية تبدأ بتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا إلا أن نجاح هذه العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد و نفسيته

4-2- العوامل المؤثرة في الدافعية:

-العوامل التنظيمية : و تتمثل في الاوامر و التوجيهات التي تصدر من طرف القيادة اتجاه المرؤوسين والتي يجب ان تتصف بالدقة و الوضوح ان للمرؤوسين "منطقة قبول" أي لديهم مجال محدد لقبول هذه الاوامر و التوجيهات لذا يجب ان تكون هذه الأوامر و التوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض او مقاطعة

العوامل الاجتماعية : ان المرؤوس باعتباره فردا من في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي: في السكن و في المدرسة وفي العمل او بأي رابطة اخرى تولد له الإحساس بالانتماء للجماعة. و يكون هذا الانتماء مصدرا رئيسيا في الكثير من معتقداته واتجاهاته وفي كثير من الأحيان يبلغ تأثير الجماعة في سلوك أفرادها درجة يشعر عندها الفرد بان استمراره كعضو مقبول في الجماعة اهم عنده من الحفاظ على وظيفته،وبالتالي عند اصدار الأوامر يجب على القائد ان يأخذ العوامل الإجتماعية للمرؤوسين بعين الإعتبار حتى يتم تنفيذ الأوامر والتوجيهات بأقصى درجة من الكفاءة.

-العوامل النفسية : ان لأحاسيس و التوقعات و المخاوف ....الخ تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الافراد لذا على القيادة ان تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة تجاه كل ماهي بصدد توجيهه اليهم من اوامر و تعليمات . و عند اصدار الاوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها . وفي حالة ردود الفعل المعيقة يعمل القائد على ايجاد طرق لعلاجها

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

او التصدي لها بالكيفية المناسبة

3-4 -نظريات الحاجات الدافعية (التحفيزية)

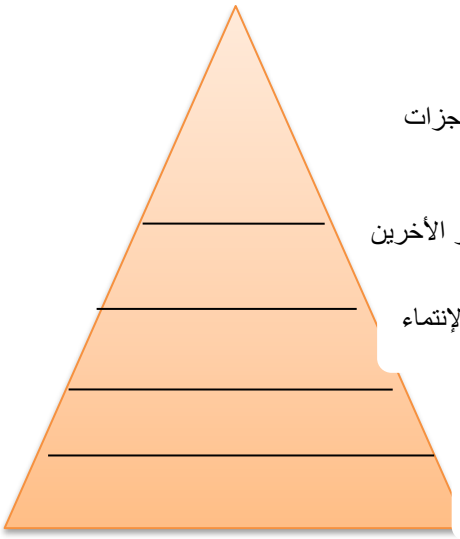
أ- نظرية ذات العاملين : قام هرزبرغ بتصنيف الحاجات الدفاعية الى عاملين اثنين لذا سميت بنظرية ذات العاملين اطلق على العامل الاول عامل الصحة و على العامل الثاني عمل التحفيز .

يقصد بعامل الصحة مجموعة العناصر التي اذا توفرت بالكيفية الملائمة فأن ذالك يؤدي الى رضا المرؤوسين و لكن لايؤدي الى تحفيزهم .اما في حالة عدم الصحية أي اذا لم تتوفر هذه العناصر بالكيفية الملائمة فأن ذالك يؤدي الى تذمرهم وعدم رضائهم , ومن هذه العناصر نذكر : ضمان العمل و المرتب و ظروف العمل .....الخ .

يقصد بعمل التحفيز مجموعة العناصر التي اذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي الى تشجيع المرؤوسين و تحفيزهم و دفعهم للعمل اكثر . ومن هذه العناصر نذكر : الاعتراف والتقدير و الترقية و المسؤولية .....الخ

ب- نظرية تدرج الحاجات : قام (ماسلو) بتصنيف حاجات الإنسان الى 5 أصناف وقام بوضعها على شكل هرمي .

كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يشير الى تدرج الحاجات من اسفل الى اعلى



ومن نموذج (مالسو) سابق ذكره نجد ان حاجات الإنسان مصنفة5 أصناف مرتبة بالتدرج فكلما تم إشباع صنف منها برز الصنف الذي يعلوها مباشرة ان الصنف الذي تم اشباعه يفقد مفعوله كحافز للسلوك أي انه لا يمكن التأثير في سلوك الإنسان الا من خلال الأصناف التي لم يتم إشباعها بعد.

الوحدة9:الإتصال

1-تعريف الاتصال : هو عملية مستمرة تتضمن قيام احد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة الى رسالة شفوية او مكتوبة تنقل من خلال و سيلة اتصال الى الطرف الأخر . يتوقف نجاح أي مؤسسة على مقدرة المسير على تفهم المرؤوسين و على مقدرة المرؤوسين على تفهم المسير حيث ان المسير الناجح لا بد ان يكون ماهرا في الاتصال و تجدر الإشارة الى ان الاتصال يختلف عن الإعلام لان دور هذا الأخير يقتصر على نقل المعلومات من جهة واحة فقط

2-أشكال الاتصال :

1-2 -الاتصال الرسمي : وهو الاتصال الذي يتم عبر القنوات و المسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة وللاتصال الرسمي اتجاهين:

***الإتصال العمودي** ويتكون من: -الاتصال النازل : ونعني به الاتصال الذي يتجه من المدراء (المسيرين) الى مرؤوسهم و يتضمن الأوامر والقرارات و التعليمات و خطط العمل ....

-الاتصال الصاعد : وهو الاتصال الذي يتجه من المرؤوسين الى رؤسائهم و يتضمن عادة التقارير والاقتراحات و الرد و الإجابات والشكاوى و التظلمات

-* **الاتصال الأفقي** : وهو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد ويتضمن تنسيق الأنشطة وحل المشكلات و تبادل المعلومات.....

2-2- الاتصال الغير الرسمي : هذا النوع من الاتصال يتم عبر قنوات و مسارات غير رسمية ويمكن ان يكون احد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات

3- مكونات عملية الاتصال :

-المرسل : هو شخص لديه مجموعة من الافكار والمعلومات ويريد إرسالها لطرف أخر و هو المسؤول عن إعادة توجيه

المعلومات و الافكار
-المستقبل : و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الافكار
-الرسالة : وهي عبارة عن تحويل افكار و معلومات الى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .
-قناة الاتصال : ويقصد بها وسيلة او الاداة التي تستعمل في نقل الرسالة وتأخذ هذه الوسيلة إشكالا مختلفة مثل الاتصال الشفوي و المكتوب (الخطابات و النشرات و الدوريات) و الصوت والصورة
-الاستجابة (الرد) بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة اليه يقوم بالرد عليها وهنا يتحول المستقبل الى مرسل اخر لرسالة اخرى
4- اغراض الاتصال : ان الاتصال هو وسيلة يستخدمها مختلف افرد المؤسسة و تسيير نشاط مؤسستهم بغرض تحقيق مختلف أهدافها فمثلا يقوم المسير بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات و الأوامر بغرض تنفيذها من طرفهم و لضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بشكل السليم في الوقت المناسب و لمتابعة تنفيذ التعليمات و عملية التقويم يجب أن يتم الاتصال في مختلف الاتجاهات (النازل و الصاعد و الافقي)
5-**نجاح عملية الاتصال** : حتى تكون عملية الاتصال ناجحة و ذات فعالية يجب ان تخلو من كل المعوقات عملية الاتصال سواء تلك المتعلقة بالمرسل او بالمستقبل او بعملية الارسال ذاتها
-معوقات عملية الاتصال
-المعوقات المتعلقة بالمرسل : قد يقع المرسل في عدة اخطاء عندما يريد الاتصال بالاخرين ففي بعض الاحيان يعتقد المرسل ان الاخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو . ويعتقد كذالك ان حالته الانفعالية و ميوله و قيمه ومعتقداته لاتؤثر في شكل المعلومات و الافكار التي لديه
-**المعوقات المتعلقة بالمستقبل** : يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل
-**المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال** : و يتعلق الامر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها او في قناة الاتصال
_الاخطاء المتعلقة بالرسالة : مثل الغموض الناتج عن اخطاء لغوية او أخطاء في الترجمة او فقد جزء من محتوياتها .....
_الاخطاء المتعلقة بقناة الاتصال : الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة. و المقصود بوسيلة الاتصال المناسبة ان تكون ملائمة لمحتوى الرسالة , ولطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال.
تجدر الإشارة الى ان ماقيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الإستجابة(الرد)

الوحدة10: الرقابة

1-مراحل الرقابة

1-1-مرحلة تحديد المعايير الرقابية : هي المرحلة الأولى للقيام بعملية الرقابة ، وفيها يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة .والمقصود بالمعيار الرقابي هو رقم أومقياس للجودة أو لمستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة .هذا المعيار قد يكون في شكل كمي أو وصفي ويكون محددا مسبقا في خطة المنظمة مثل كمية الإنتاج ،حجم المبيعات ،جودة الإنتاج مستوى أداء الموظفين.
1-2-مرحلة قياس الأداء :وهي المرحلة الثانية من مراحل عملية الرقابة وفيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة مثل قياس كمية الإنتاج المنجزة.حجم المبيعات ،عدد الغيابات.
1-3-مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط. وهي مرحلة تلي مرحلة القياس الأداء وفيها يتم عملية المقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعاييرالرقابية المحددة مسبقا . وهنا نكون أمام ثلاث حالات:
*الحالة الأولى:عدم وجود انحرفات أي توافق بين الأداء الفعلي والمعياري
*الحاة الثانية : وجود انحرفات موجبة أي ان الأداء المنجز يفوق المخطط وهذا يدل أن الأداء جيد
*الحالة الثالثة : وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المنجز أقل من المخطط وهذا يدل ان الأداء سيئ
1-4-مرحلة تحليل أسباب الإنحرافات واتخاذ القرارت اللازمة : وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية المراقبة وفيها يتم تحليل أسباب وجود الإنحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لإتخاذ القرار المناسب لكل حالة

2--خصائص عملية الرقابة الفعالة:

-أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء
-أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة وخالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن
-بجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب لأن أي تأخير يفقد للمعلومة قيمتها ويضيع المنظمة فرصة استغلالها في الوقت المناسب فمثلا عند ظهور عيب في بعض المنتجات أثناء عملية الإنتاج ولم يتم اعلام مسؤول الإنتاج حالا ،فان ذلك يؤدي الى زيادة كمية المنتجات المعيبة.
-السرعة في تدوال المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات.
-أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديليها اذا تغيرت بعض الظروف.

-أن يتصف نظام الرقابة بالإقتصاد في التكاليف.

3--أنواع الرقابة

أ -الرقابة المسبقة :يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في انجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة و الغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل والعراقيل قبل حدوثها

ب -الرقابة أثناء التنفيذ : هذا النوع من الرقابة يتم أثناء مرحلة التنفيذ ، أي أثناء انجاز مختلف أنشطة المؤسسة والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة والقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل

ج -الرقابة اللاحقة: :يتم هذا النوع من الرقابة بعد الإنتهاء من مرحلة التنفيذ ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بما كان مخطط لها ، والهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الأداء

-4-أساليب الرقابة :

4-1-الرقابة التقليدية :وتنقسم الى

*الملاحظة الشخصية :للملاحظة الشخصية أهمية في عملية الرقابة لا يمكن تجاهلها من طرف المشرفين المباشرين.

*التقارير : حتى تكون التقارير أكثر فاعلية يجب أن تكتب بدقة ووضوح ،ويقوم بكتابتها موظفون متخصصون في الرقابة

*الميزانية التقديرية: هي تعبير رقمي أو كمي عن الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤسسة وبهذه الصفة فإنها تعبر من بين الأدوات كثيرة الاستعمال في عملية الرقابة حيث تتم عملية الرقابة عن طريق المقارنة بين ماتم انجازه فعلا وبين ما هو مسجل في الميزانية التقديرية

-*نقطة التعادل : تعبر عن حجم المبيعات الذي تكون عنده الإيردات الكلية مساوية لتكاليف الكلية .فعند مستوى أقل لحجم المبيعات تحقق المؤسسة خسارة ،وعند مستوى أكبر لحجم المبيعات تحقق المؤسسة ربحا ومن تظهر أهمية نقطة التعادل كأداة فعالة في عملية الرقابة

*النسب المالية : تستخدم في قياس الأداء والمراقبة في المؤسسة ومن أهم هذه النسب النسب الهيكلية ونسب السيولة والنشاط ونسب المردودية

-2الرقابة المتخصصة : يقصد بها تلك الرقابة التي تعتمد في أساليبها على استخدام طرق بحوث العمليات مثل طريقة بيرتPERT

الوحدة11: التمويل

-1تعريف وظيفة التمويل:

تعمل وظيفة التمويل على احتفاظ المؤسسة بشكل دائم باموال كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزماتها عند حلول المواعيد أي الحصول على الإحتياجات المالية من مختلف المصادر وهذه المصادر قد تكون دائمة أو مؤقتة كما قد تكون مملوكةأو مقترضة.

-2المهام الأسلسية لوظيفة التمويل

-2-1 تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال:

يمكن تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية الى عمليات تتعلق بالأستغلال وأخرى بالإستثمارفعمليات الإستغلال تتضمن احتياجات المؤسسة من المواد واللوزام أما عمليات الأستثمار فتشمل الإستثمارات المادية (الألات والمباني) والا ستثمارات غير المادية (برءات اختراع وحقوق النشر واتأليف)والأستثمارات في الأموال المالية (أسهم وسندات) كل هذه تتطلب رؤوس أموال اتمويلها ومن هنا يأتي وظيفة التمويل في تحديد الاحتياجات كل عملية من هذه العمليات من رؤوس الأموال الازمة والعمل على تأ مينها.

2-2-اعداد برنامج التمويل : يجب أن يتضمن العناصر التالية

- تحديد المبالغ الازمة لتمويل كل عملية
- تحديد تاريخ الشروع في انجاز العملية
- تحديد مدة انجاز العملية
- تحديد مصادر التمويل المنايب لكل عملية

3-2 -تنظيم الميزانية

:هي مجموع المبالغ التي يمكن التصرف فيها حلال دورة الإستغلال أي صافي مجموع المبالغ السائلة الموجودة في البنك والصندوق بعد طرح الديون قصيرة الأجل .ويتمثل تنظيم الخزينة في توقع النفقات أي مدفوعات المؤسسة المحتملة وتوقع الإيردات أي مقبوضلت المؤسسة المحتملة هذه التوقعات لا تكون على أساس سنوي بل على أياي شهري أو أسبوعي.

4-2 -تسير رؤوس الأموال المتاحة

: تسعى المؤسسة الإقتصادية الى تحقيق التوازن الدائم بين رووس الأموال المتاحة وبين استخدامتها فالاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أكبر مما هو مطلوب يؤدي الى تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسةمما يحرمها من امكانية تحقيق ربح اضافي أما في حالة الأحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أقل مما هو مطلوب فان ذلك يؤدي الى عرقلة أو توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يعرضها الى الإخلال بالتزاماتها تجاه الغير

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

3-مصادر تمويل المؤسسة:

أ-التمويل الذاتي :وهو استخدام الموارد المالية الذاتية للمؤسسة من أجل تمويل مختلف عملياتها وهي تتكون من

***الاحتياطات** :هي عبارة عن جزء تقطعه المؤسسة من الأرباح غير الموزعة، وهي تشمل الاحتياطات القانونية واحتياطات أخرى تختلف باختلاف المؤسسة

-المؤونات: هي عبارة عن مبالغ تضعها المؤسسة في حساب خاص بهدف مجابهة الأعباء والخسائر المحتملة في المستقبل

الاهتلاكات : وهي عبارة عن مبالغ سنوية تخصصها المؤسسة وتضعها في حساب خاص بهدف تعويض ما اهتلك من أصول ثابتة من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية

وأيضا يعمل التمويل الذاتي على تأمين مصدر دوري ومنظم للتمويل والحفاظ عللى الإستقلالية الماليةللمؤسسة

ب-التمويل الخارجي :وهي المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عمليات المِسسة ويشمل على

ب1-زيادة رأس المال :وذلك عن طريق طرح أسهم جديدة للبع في حالة شركات الأموال أنا في حالة شركة الأشخاص فتكون زيادة رأس المال

المؤسسة عن طريق زيادة حصص الشركاء أو ادخال شركاء جدد

ب2-القروض بمختلف آجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة

ب3-الإعانات : هي مبالغ تتلقاها المؤسسة من الدولة ولا تقوم بارجاعها الهدف منها وهو تشجيع المؤسسات على انتاج منتوج معين

4-عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية

4-1التمويل قصير المدى (الآجل):

تلجأ المؤسسة للتمويل قصسر الآجل من أجل تمويل العمليات الجارية مثل العمليات التجارية وعمليات الاستغلال ويمكن التميز بين صنفين من التمويل قصيؤ الآجل

-الائتمان المصرفي :يعتبر أهم مصدر التمويل قصير الأجل وهو عبارة عن قروض قصيرة الآجل تقترض من المصارف التجارية مقابل فائدة

-الائتمان الجاري: وهو ائتمان ينشأ عندما تقوم المؤسسة بشرتء مواد ولوازم أوبضلئع على حساب (الدفع المؤجل)

4-2-التمويل المتوسط وطويل المدى (عمليات الإستثمار):

تلجأ المؤسسة لتمويل المتوسط الآجل من أجل تمويل مختلف عمليات الإستثمار التي تقوم بها المؤسسةمثل اقتناء الألأت والتجهيزات ...وبمكن لهذا النوع من التمويل أن يتم عن طريق السندات والقروض المتوسطة وطويلة الآجل